

المثلث التساوي الأضلاع

الحكومات، الشركات، الأفراد

د. سامر مظهر قنطجبي

أرجوكم د. سامر أفيدوني بمعلومات عن المواضيع التالية:

1. المدرسة النيوكلاسيكية، ونظرتها للحوكمة؛
2. مقارنة كوز وتحليله للحوكمة؛
3. نظرية عدم تناظر أو تماثل المعلومات؛
4. التحليل المعاصر للعقود: نظرية تكلفة الصفقات، نظرية الوكالة

أجيب باقتضاب لأن السؤال واسع الإجابة.. فمفردات جواب الأسئلة تتداخل بسبب طبيعة التفاعل بين عناصر السؤال نفسه. وسوف أسرد رأيي الخاص بنهايته..

المدرسة النيوكلاسيكية أو التجديدية بقيادة ميلتون فريدمان قدمت أنموذجا جمع بين الجانب الكمي والجانب الانساني فقدمت ((الادارة بالأهداف)) حيث يشترك الإداريون والعمال بربط أهداف كل منهما وصولا لتحقيق أهداف المؤسسة. ويفيد ذلك بربط العمال بمؤسستهم بتحليل وتنظيم العمل على شكل هيكل تحفيزي.

ويعتبر Octave Gelinier أحد رواد هذه المدرسة فتحدث عن قاعدتي المنافسة والابداع. ثم أضاف Pritchard Sloan Alfred لهاتين القاعدتين الغاية الإنسانية، فلا مركزية السلطة تحفز المبادرة والمسؤولية، يضاف لها ميزة المرونة الناجمة عن تطبيق اللا مركزية مع ضرورة بقاء كون القرارات ملزمة

ومستقلة ويتحقق ذلك بالمراقبة الدورية للنتائج. وعدد Peter Ferdinand
Druker المهام الاساسية بالآتي:

- (1) تحديد المهمة ووضع الاهداف الخاصة بالمؤسسة بوضوح.
- (2) إعداد برنامج إنتاجي يحقق الرضا عن العمل.
- (3) تسيير الوقائع وتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

واعتبر (ليون والراس) أن التبادلات التجارية تتم وفق الآلية التالية:
- يقدم منسق العروض والطلبات الناتجة عن السوق مقترح السعر الأولي
فيتموضع العارضون والطالبون حول السعر.
- فإذا كان هناك إختلال في التوازن بين العرض والطلب فيمكن للفرد اقتراح
أسعار جديدة.
- فإذا كان العرض يفوق الطلب تكون الأسعار الجديدة منخفضة وإذا كان
العرض أقل من الطلب يكون السعر الجديد مرتفعا.

يبقى هذا المفهوم ساري المفعول حتى يتحقق التوازن، وبناء على المعلومات
التي يتم جمعها تتم إعادة توزيع هذه المعلومات حيث يجري العديد من
الأنشطة اللازمة لتحقيق التوازن. وهذا هو مدخل تحليل رونالد كوز حسب مقال
نشرته مجلة Economica 1937 تحت عنوان "طبيعة المنشأة".

ويعتبر مقص الأسعار فيصلا في انتظام أو عدم انتظام توزيع المعلومات، فمن
يعلم أولا يربح أولا ومن يعلم أخيرا يخسر أولا والعكس بالعكس. لكن مفعول
توزيع المعلومات بات ضعيفا بانتشار وسائط الإعلام المختلفة وانتشار نظم
معالجة المعلومات حتى بتنا أمام قواعد معطيات وطرق معالجة فائقة السرعة

مما أضعف تأخر وصول المعلومات وأضعف معها أثرها على التحكم بعناصر السوق.

وتعتبر "تكاليف الصفقات" من الأنشطة الضرورية لتحقيق التنسيق التجاري، ويمكن تصنيف التكاليف المستعملة في السوق إلى ثلاثة فئات:

- (1) تكاليف البحث والإعلام.
- (2) تكاليف التفاوض وإتخاذ القرار.
- (3) تكاليف الرقابة والمتابعة.

ويرى (كوز) أن المتعاملين لهم الخيار بين السوق والمنشأة، وهما يشكلان الهيكل المؤسسي للنظام الإقتصادي، فالسوق يؤمن آلية تنسيق لامركزية لمؤشر السعر بينما المنشأة هي طريقة تنسيق ثابتة قائمة على النفوذ حيث مركزية السلطة. وعليه فإن نظام السعر تلاشى وحل محله نظام السلطة حيث أن الأهمية الاقتصادية صارت للمنشأة بدل السوق لأنها تتحكم بتخفيض تكاليف صفقاتها.

لكن يؤخذ بعين الاعتبار أن المنشأة كلما كانت كبيرة ومعقدة صعب التنسيق الفعال للسلطة وللأنشطة. فالإختيار بين السوق والمنشأة يتحقق بمقارنة تكاليف الصفقات وتكاليف التنظيم الداخلي لتلك المنشآت.

إن كلا من المدرسة النيوكلاسيكية ومدرسة الوكالة قد قدمت تفسيراً غير كافٍ.. وهناك من قدم تفسيراً آخر يجعلنا أمام مدرسة ركزت على نتائج الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي حيث الهدف هو ربح سلطة الاحتكار بما يسمح بالتحكم في الأسعار، ومدرسة تدافع عن الفعالية الاقتصادية للتكامل بسبب:

الطبيعة التكنولوجية للمراحل الإنتاجية.. وتغير الطلب الذي يؤثر على المنشأة..
وأخيرا بسبب تكاليف الصفقات.

وبرأيي المتواضع كمراقب وكممارس في السوق:
نحن أمام مثلث تمثل أضلاعه الثلاث تمثله كل من: الحكومات، الشركات،
الأفراد..

أما العلاقة بين أضلاع المثلث فهي أن كلاً منهم يؤثر ويتأثر بالضلع الذي يليه،
فالشركات تتحكم بالحكومات وتؤثر بها بل تتدخل أحيانا في عملها
وأشخاصها أيضا، أما الأفراد فيخشون الحكومات ويتأثرون بها، لكنهم
يمثلون بنفس الوقت سلطة الطلب في السوق (لأن الزبون هو الملك) فيؤثرون
في الشركات ويضغطون عليها لذلك تخافهم الشركات.

إن نتيجة العلاقات المتبادلة النهائية للمثلث المذكور هو أن هناك سلطة
يتبادلها أطراف المثلث فيشد بعضه بعضا، فإن استوى بانتظام كنا أمام مثلث
متساوي الأضلاع فيه الاستقرار والتوازن، فإن شدّ ضلع غيره من الأضلاع
تشوهت العلاقة وتغير شكل المثلث وناضلت قوى الضلعين الآخرين جذبا
لعناصر التوازن حتى تتحقق. وهكذا فإن الأيام دول والبقاء للأصلح دوماً.